

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تنقيح مغزى قاعدة الإلزام

إنَّ قاعدةَ الإلزام قد حظيت بأعلى درجات أبحاث الفقه السياسي، فقد فسّرنا هذه القاعدة بتفسيرٍ مضادٍّ للمشهور، وهو أن: كلَّ مَنْ امتثلَ أوامرَ مذهبه فاحمله على الصحة. فحيث إنَّ المخالفَ قد ألزمَ بأوامرَ مذهبه ثمَّ أطاعها قاطبةً فلا قضاءَ عليه ولهذا فمن تطبيقات هذه القاعدة - التي قد أحصيناها مسبقاً إلى 40 نموذجاً فقهياً - أنه:

1. يسوغُ لنا الاقتداءُ بالعامّةِ ضمن الجماعة.

2. وكذا يظلُّ وضوئهم سليماً عقبَ الاستبصار.

3. تتمُّ كافّةُ المعاملات الربويّة مع الكفار لأنّهم يستحلّون ذلك تماماً.

4. يُحذفُ تكبيرُ الولاية في صلاة الميت إذ العامّة ناكرةٌ للولاية، فنلزمُهم بها تماماً.

5. سوف تُبرّرُ لدينا تطبيقاتُهُمُ الثلاثُ في المجلس الواحد بل حتى التطبيقِ المكتوبِ فرغم أن هذان النمطان من الطلاق غيرُ نافذان لدينا إلا أنه وفقاً للقاعدة سيُسمَحُ للشيعة أن يتزوج المرأة المطلقة ثلاثاً فقد ورد عن الإمام الرضا عليه السلام: إنما عنى (العامي) بذلك الطلاق.

6. لو اشترى المسلم دارَ الكافر الذي امتلكها بواسطة بيعِ الخمر فقط، لتحلَّ له الثمنُ تماماً رغم أن ثمنَ الخمرِ يُعدُّ سُحتاً وفقاً لمذهبنا إلا أن القاعدة تلزمُه على تنفيذِ مذهبه المحرّفِ فعلية الوفاء.

7. يُحكَمُ بصحة أعمالِ الناصبيِّ النجسِ فلو نفذَ أوامرَ مذهبه تماماً ثمَّ استبصرَ فلا قضاءَ عليه.

بينما مشهورُ القدّامى قد فسّروا القاعدة بأنّه يجوزُ إلزامُ أهل العامة بكلِّ فعلٍ نافعٍ للشيعة ومُضِرٍّ عليهم. فضيّقوا نطاقَ القاعدة على نماذجٍ ضئيلةٍ جداً.

بينما نحن قد ترقينا و دحّونا إطارَ القاعدة حتى طبّقناها في أوساط الشيعة أيضاً - فسواءُ حُرِّفَ مذهبُ الإنسان كأهل العامة و الكفار أو حقٌّ مذهبُهُ كالشيعة - فعلياً أن نحملَ أعمالَ الشيعة على الصحة، فمن حصرَ صحةَ العقد بالعربية و رأى بطلانَ العقد الفارسيّ فإنّه يُتاحُ له أن يتعاملَ مع المُعتقِد بصحة العقد الفارسيّ فينفذُ العقدَ الفارسيّ بينهما ويُرغمُهُ على مُعتقده، وكذا لو اعتقد المجتهدُ صحةَ التسبيحات الأربع مرّةً بينما المأمومُ المجتهدُ قد اعتقدَ وجوبَ ثلاثِ مرّاتٍ فلا تتلاشى صلاةُ الجماعة، فكلُّ ذلك ببركة سعة قاعدة الإلزام [1] لهذه النماذج أيضاً، رغم أن الإمام لم يُنصَّ على عنوان القاعدة فإن كثيراً ما تُصدرُ الرواياتُ حكماً

ناظراً لقاعدة عامة راسخة ثم يأتي الفقيه الفذ فيستنبط هذه النقاط القيّمة من هذه المَجْوَهَرَاتِ النَّيِّرَةِ [2].

أجل، إنّ القاعدة لا تحتوي الأعمال العديمة للالتزام كالزواج الأبيض أو العلاقة المثليّة، فلا تُبرّرهما إذ لا التزام بل لا أثر لهما للطرف المسلم أو الشيعي، وهذه النقطة قد حرّناها مسبقاً.

دراسة النسبة ما بين "قاعدة الإلزام" و بين "قاعدة شرطية الإيمان لصحة العبادة"

ربما يُستشَمَّ تصادمٌ ما بين قاعدتين إذ قاعدة شرطية الإيمان تستدعي بطلان سلوكيات المخالفين لأنهم افتقدوا الجزء الولائي في الصلاة فتوجّب عليهم القضاء، بينما قاعدة الإلزام تُبرّر مُمتثلاتهم بلا لزوم التدارك، فما الحلُّ؟

ونُجِيبُ بأنّا لو ركّزنا النظر إلى محتوى "قاعدة شرطية الإيمان" لما تضاربت مع قاعدة الإلزام إذ "شرطُ الإيمان" يُعدّ شرطاً مطلقاً أي سواءً امتثل العبادة مقارناً للإيمان كالشيعي أو بنحو الشرط المتأخّر أي ستصبح عبادة العامي لاحقاً لو استبصر وألحق الحق الإيمان بها، فالإمام حينما حكم بعدم القضاء للمستبصر. قد لاحظ حصول الإيمان متأخراً، فالشرط قد تحقّق إذن، بينما قاعدة الإلزام قد ألزمته بتنفيذ أوامر مذهبه و صحّحت امتثاله حتى لو حصل الإيمان لاحقاً، فمتى ما تحقّق الشرط - حتى لاحقاً - لتمتّ العبادة صحيحة، بل نرتقي فنقول إنّ فائدة قاعدة الإلزام هي أن تُعطي أثراً للشخص المقابل بينما إلزامه بالإعادة أو القضاء لا تُجدي نفعاً للمسلم لكي يلزمه بهما. [3]

فبالختام، لا شيء على المستبصر في كلتا الحالتين - قبل الاستبصار و بعده- بل لو تنحينا عن هذه النقاشات وشككنا في حكم المستبصر لاستدعى الأصل الأولي الاستصحابي عدم القضاء لاستصحاب صحة الأعمال السالفة.

[1] فإنّا قد عثرنا على ستة تعابير مختلفة في حقّ هذه القاعدة، فالروايات المتبعثرة في شتى الأبواب الفقهيّة قد طرحت نماذج من هذه القاعدة فلا تنحصر بموردها إطلاقاً، وإليك بعض النماذج الروائيّة: 1. عن علي بن أبي حمزة أنّه سأل أبا الحسن عليه السّلام: «المطلقة على غير السنّة أيتزوجها الرجل؟ فقال: الزموم من ذلك ما ألزموه أنفسهم وتزوجوهنّ فلا بأس بذلك» 2. عن الرضا عليه السّلام: «من كان يدين بدين قوم لزمته أحكامهم» 3. «سألته عن الأحكام قال: تجوز على أهل كل ذوي دين ما يستحلون» أي ان كل ما يروونه حلالاً و صحيحاً.

[2] علينا إلقاء الأصول و عليكم التفريع. و كذا ورد: كلام صعبٌ مستصعب.

[3] بل ثمة نظرة أخرى في التلفيق بين القاعدتين تُغنينا عن بيان الشرط المتأخّر بأن نقول: إنّ أدلة شرطية الإيمان تُمثّل العنوان الأولي فتستوجب الإيمان لكافة البشر في البداية بينما قاعدة الإلزام تُمثّل العنوان الثانوي بأنّه لو أصرّ المرء على معتقده والتزم به حقيقة - حتى الشيعي وفق اجتهاده - فتتفعّل عليه قاعدة الإلزام في الدرجة الثانية فتُغرّمه بالتزاماته المزعومة لكي لا ينحرج المسلم حين تعامله معه فالحكم المُصطادة من روايات الإلزام كالتسهيل للشيعية أو كانغمارهم في الضلال لاستدراجهم و... تستدعي تصحيح أعمالهم، إذن قد اختلفت مرتبة القاعدتين.